Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

الحوكمة الرشيدة كمدخل لتعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة تحليلية

أ.سمية محمد الطيب الزروق
باحثة دكتوراه- قسم العلوم السياسية جامعة الزاوية

د. عماد عمر خليفة
عضو هيئة تدريس بجامعة صبراتة
emad.khalifa@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/1/31 تاريخ المراجعة 2/10/ 2026 تاريخ القبول:2026/2/20- تاريخ النشر: 20/ 3/ 2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا، من خلال استعراض الأطر النظرية المرتبطة بمفهوم الحوكمة الرشيدة ومبادئها الأساسية، وتحليل العلاقة بين تطبيق هذه المبادئ وتحقيق الاستقرار السياسي في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، مع التركيز على الحالة الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل الأدبيات العلمية، والكتب المتخصصة، والدراسات السابقة، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى أن تعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والمشاركة، والكفاءة المؤسسية، يمثل أحد أهم المداخل لتحقيق الاستقرار السياسي، وأن ضعف هذه المبادئ ينعكس سلبًا على أداء مؤسسات الدولة ويحد من قدرتها على إدارة الأزمات السياسية والتنموية. كما بينت الدراسة أن تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا يتطلب إصلاحات مؤسسية متكاملة تستند إلى الحوكمة الرشيدة، مع تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية، ودعم المشاركة المجتمعية، وتفعيل سيادة القانون، بما يسهم في بناء مؤسسات دولة أكثر كفاءة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية :الحوكمة الرشيدة، الاستقرار السياسي، ليبيا، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون.

Abstract

This study aimed to analyze the role of good governance in promoting political stability in Libya by reviewing the theoretical frameworks related to the concept of good governance and its fundamental principles, as well as examining the relationship between the implementation of these principles and the achievement of political stability in countries undergoing transitional periods, with a particular focus on the Libyan context. The study adopted the descriptive-analytical approach through an extensive review and analysis of the relevant scientific literature, specialized books, previous studies, and reports issued by international organizations. The findings revealed that strengthening the principles of transparency, accountability, the rule of law, participation, and institutional efficiency constitutes one of the most important approaches to achieving political stability. Conversely, weaknesses in these principles negatively affect the performance of state institutions and limit their capacity to effectively manage political and developmental crises. Furthermore, the study concluded that achieving political stability in Libya requires comprehensive institutional reforms based on the principles of good governance, including enhancing the independence of oversight institutions, promoting public participation, and reinforcing the rule of law, thereby contributing to the development of more efficient and effective state institutions.

Keywords: Good Governance, Political Stability, Libya, Transparency, Accountability, Rule of Law.

المقدمة

أصبحت الحوكمة الرشيدة خلال العقود الأخيرة من أكثر المفاهيم تداولًا في مجالات العلوم السياسية والإدارة العامة والتنمية، لما لها من دور محوري في تحسين أداء المؤسسات العامة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة في صنع القرار. وقد أكدت الدراسات الحديثة في الحوكمة أن جودة المؤسسات العامة ترتبط بشكل مباشر بمستويات التنمية والاستقرار السياسي، حيث تسهم الحوكمة الجيدة في رفع كفاءة إدارة الموارد العامة وتقليل الفساد وتعزيز شرعية الدولة (البغدادي، 2023؛ العرفي، 2024).

ويُعد الاستقرار السياسي أحد المقومات الأساسية لاستمرار الدولة وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يسهم في تعزيز كفاءة المؤسسات العامة، وجذب الاستثمارات، وتحسين مستوى الخدمات العامة، فضلًا عن ترسيخ الأمن المجتمعي. وفي المقابل، يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تراجع الأداء المؤسسي، وازدياد مستويات الفساد، وانخفاض الثقة في مؤسسات الدولة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مسار التنمية والإصلاح المؤسسي (العبيدي، 2022؛ الزليطني، 2023).

وتبرز أهمية الحوكمة الرشيدة بصورة أكبر في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تواجه تحديات سياسية وأمنية، حيث تمثل إطارًا للإصلاح المؤسسي يساعد على بناء مؤسسات تتمتع بالكفاءة والشفافية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين. وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن الحوكمة الرشيدة لا تقتصر على البنية الإدارية للدولة، بل تشمل منظومة متكاملة من القيم المؤسسية التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة (المصراتي، 2024).

وتعد ليبيا من الدول التي شهدت خلال السنوات الماضية تحولات سياسية عميقة انعكست على أداء مؤسسات الدولة، وأثرت في قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والإداري. وقد أفرزت هذه التحولات تحديات متعددة، من أبرزها ضعف التنسيق المؤسسي، وتراجع كفاءة الإدارة العامة، وتنامي مظاهر الفساد، وتعدد مراكز صنع القرار، الأمر الذي جعل من تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة ضرورة ملحة لدعم جهود الإصلاح المؤسسي وتعزيز الاستقرار السياسي (الجبالي، 2023؛ عبدالجواد، 2025).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة الحوكمة والاستقرار السياسي، حيث تؤكد الدراسات أن الدول التي تتمتع بمؤسسات فعالة ومستويات مرتفعة من الشفافية والمساءلة وسيادة القانون تكون أكثر قدرة على إدارة الأزمات وتحقيق التنمية والحفاظ على الاستقرار مقارنة بالدول التي تعاني ضعفًا في مؤسساتها العامة (بن موسى، 2022؛ القذافي، 2024). ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا، وبيان الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف مبادئ الحوكمة في دعم الإصلاح المؤسسي وتحقيق الاستقرار.

- **دراسة (العريبي،2020) – الحوكمة في الجامعات الليبية**

تناولت الدراسة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل الجامعات الليبية، مع التركيز على دورها في الحد من الفساد الإداري والمالي وتحسين جودة الأداء المؤسسي. وأظهرت النتائج أن ضعف الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الأكاديمية أدى إلى انتشار بعض الممارسات غير السليمة، مما انعكس سلباً على كفاءة الإدارة الجامعية. كما خلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تعزيز الانضباط الإداري ورفع مستوى الأداء المؤسسي بما يدعم الاستقرار داخل بيئة التعليم العالي.

- **دراسة (أبوغولة،2023) – أبعاد الحوكمة والفساد المالي في ليبيا**

تناولت الدراسة دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي داخل مؤسسات القطاع العام الليبي. وأظهرت النتائج أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة، خاصة الشفافية والمساءلة، أسهم في تفشي الفساد المالي والإداري. كما بينت الدراسة أن تعزيز هذه الأبعاد يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي ورفع كفاءة إدارة الموارد، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار العام داخل الدولة.

- **دراسة (منصور،2024) – تطوير المؤسسات السياسية والحوكمة الرشيدة**

تناولت الدراسة سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وأوضحت النتائج أن الحوكمة الرشيدة تُعد شرطاً محورياً لتحقيق الاستقرار السياسي، من خلال رفع كفاءة المؤسسات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما خلصت الدراسة إلى أن إصلاح المؤسسات السياسية دون تبني حوكمة رشيدة يظل محدود الأثر في تحقيق الاستقرار المستدام.

- **دراسة (المجربي وعوض،2025) – التزام المؤسسات الليبية بمبادئ الحوكمة**

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى التزام المؤسسات العامة الليبية بمبادئ الحوكمة الرشيدة بالاعتماد على تقارير ديوان المحاسبة. وأظهرت النتائج وجود ضعف واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة، خصوصاً في مجالي الشفافية واستقلالية القرار. كما بينت الدراسة أن هذا الضعف ينعكس سلباً على الأداء المؤسسي ويحد من قدرة المؤسسات على الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي والإداري.

- **دراسة (الغويل،2026) – الحوكمة ومكافحة الفساد في ليبيا**

بحثت الدراسة دور الحوكمة في مكافحة الفساد داخل البيئة الليبية، وأكدت أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة يمثل أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية وتفعيل آليات المساءلة لضمان تحسين أداء المؤسسات العامة. وخلصت إلى أن الحوكمة الرشيدة تُعد مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة.

مشكلة الدراسة

أصبحت الحوكمة الرشيدة في العقود الأخيرة أحد المفاهيم المركزية في الدراسات السياسية والإدارية، نظراً لدورها في تعزيز كفاءة المؤسسات العامة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتحسين جودة الخدمات العامة، بما ينعكس على تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. وقد أكدت تقارير حديثة صادرة عن البنك الدولي أن جودة الحوكمة تعد عاملاً حاسماً في قدرة الدول على تحقيق التنمية والاستقرار، من خلال تحسين فاعلية المؤسسات العامة وتعزيز الثقة بينها وبين المواطنين.(World Bank, 2024)

وفي السياق نفسه، تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن جودة الحوكمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي، حيث إن ضعف المؤسسات العامة، وغياب الشفافية، وتفشي الفساد، وضعف سيادة القانون، يؤدي إلى تآكل الثقة في الدولة، وإضعاف قدرتها على إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار(World Bank, 2024؛ World Bank, 2025) كما يوضح تقرير مؤشرات الحوكمة العالمية أن الدول التي تتمتع بفاعلية حكومية عالية ومستويات منخفضة من الفساد غالباً ما تحقق مستويات أعلى من الاستقرار السياسي مقارنة بالدول ضعيفة الحوكمة.(Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2024)

وفي الحالة الليبية، تؤكد تقارير البنك الدولي أن البلاد لا تزال تواجه تحديات عميقة تتعلق بالانقسام المؤسسي، وضعف التنسيق بين مكونات الدولة، وتراجع كفاءة الإدارة العامة، وهو ما أثر بشكل مباشر على فاعلية السياسات العامة وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار السياسي (World Bank, 2024) كما يشير التقرير إلى أن استمرار غياب التوافق السياسي والمؤسسي يحد من فرص الإصلاح الاقتصادي والإداري ويؤخر مسار التنمية.

وفي السياق ذاته، يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ليبيا تواجه تحديات متصلة بضعف الشمول السياسي، وتراجع الثقة في المؤسسات العامة، وضعف سيادة القانون، وهي عوامل تعيق جهود بناء دولة مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة. كما يشير البرنامج إلى أن تعزيز الحوكمة الرشيدة يمثل مدخلاً أساسياً لدعم الاستقرار السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس فعالة وشفافة.(UNDP, 2024)

كما توضح تقارير الشفافية الدولية أن مستويات الفساد وضعف آليات المساءلة ما تزال من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول الهشة، بما فيها ليبيا، حيث يرتبط ارتفاع الفساد بانخفاض مستوى الاستقرار السياسي وتراجع جودة الخدمات العامة .(Transparency International, 2024) وتؤكد هذه التقارير أن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية يعدان شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المؤسسي والسياسي.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة الحوكمة الرشيدة بوصفها مدخلاً أساسياً للإصلاح المؤسسي وتعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا، من خلال تحليل أبعادها المختلفة، وبيان واقع تطبيقها، والكشف عن أبرز التحديات التي تعيق فاعليتها، واقتراح آليات عملية لتعزيز دورها في دعم استقرار الدولة.

وفي ضوء ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بالحوكمة الرشيدة وما أهم مبادئها؟
2. ما واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في ليبيا؟
3. كيف تسهم الحوكمة الرشيدة في تحقيق الاستقرار السياسي؟
4. ما أبرز المعوقات التي تحد من تطبيق الحوكمة الرشيدة في ليبيا؟
5. ما الآليات المقترحة لتعزيز الحوكمة الرشيدة بما يدعم الاستقرار السياسي؟

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي.
2. تحليل العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي في الأدبيات السياسية المعاصرة.
3. استعراض واقع الحوكمة الرشيدة في ليبيا في ضوء الأدبيات والتقارير الدولية.
4. بيان دور مبادئ الحوكمة الرشيدة في دعم الاستقرار السياسي.
5. تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة بما يدعم الاستقرار السياسي في ليبيا.

أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من تناولها أحد الموضوعات المعاصرة التي تحظى باهتمام متزايد في الأدبيات السياسية، والمتمثل في العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي، كما تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول آليات الإصلاح المؤسسي في الدول التي تمر بمراحل انتقالية. أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية تحليلية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات والباحثون والمهتمون بالإصلاح المؤسسي في ليبيا، بما يدعم جهود بناء مؤسسات عامة أكثر كفاءة وشفافية واستجابة لاحتياجات المجتمع.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث تم الاستناد إلى الكتب والدراسات العلمية المحكمة والتقارير الدولية ذات الصلة، مع تحليل المفاهيم والنظريات والنتائج التي تناولت العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي، وصولًا إلى استخلاص استنتاجات وتوصيات تتناسب مع الحالة الليبية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة

أولًا: مفهوم الحوكمة

يُعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات العربية المعاصرة، خصوصًا في مجالات الإدارة العامة والعلوم السياسية، حيث يشير إلى مجموعة الآليات والقواعد التي تنظم عملية إدارة الشأن العام وتفاعل المؤسسات الحكومية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتؤكد الدراسات العربية الحديثة أن الحوكمة تمثل تحولًا من نمط الإدارة التقليدية القائم على المركزية والهرمية إلى نمط أكثر انفتاحًا يقوم على المشاركة وتوزيع المسؤوليات بين الفاعلين في المجتمع، بما يسهم في تحسين جودة القرار العام (عبدالجواد، 2025).

كما تشير دراسة منشورة في مجلة العلوم البحتة والتطبيقية إلى أن الحوكمة ترتبط باستخدام مؤشرات عالمية لتقييم أداء المؤسسات الحكومية وقياس قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الاستقرار السياسي (عبدالسلام، 2025).

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الحوكمة بأنها نظام متكامل من العلاقات والإجراءات التي تنظم عملية اتخاذ القرار وإدارة الموارد العامة بما يحقق الكفاءة والشفافية ويعزز الاستقرار المؤسسي.

ثانيًا: مفهوم الحوكمة الرشيدة

تشير الحوكمة الرشيدة إلى النموذج الأمثل لإدارة الدولة والمجتمع، والذي يقوم على مبادئ الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والمشاركة، والكفاءة في إدارة الموارد العامة.

وتوضح الأدبيات العربية الحديثة أن الحوكمة الرشيدة لم تعد مجرد إطار إداري، بل أصبحت مدخلًا إصلاحيًا شاملًا يهدف إلى تعزيز فاعلية المؤسسات العامة ومكافحة الفساد وتحسين جودة الخدمات الحكومية (الغويل والغويل، 2026).

كما تؤكد دراسة حديثة في مجلة العلوم الشاملة أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع العام يسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي، ويعزز من كفاءة المؤسسات الحكومية ورفع مستوى الثقة بين الدولة والمواطنين (أرخيص، 2026).

وعليه، فإن الحوكمة الرشيدة تمثل منظومة متكاملة لإدارة الدولة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار من خلال تحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ثالثًا: مبادئ الحوكمة الرشيدة

تقوم الحوكمة الرشيدة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تناولتها الأدبيات العربية الحديثة، ومن أبرزها:

1. **المشاركة:** تعني إشراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وهو ما يسهم في تعزيز شرعية السياسات العامة وتقليل حدة التوترات السياسية (الغويل والغويل، 2026).
2. **سيادة القانون:** يقصد بها تطبيق القانون على جميع الأفراد والمؤسسات دون استثناء، وهو ما يعزز العدالة ويحد من الفساد الإداري ويقوي الاستقرار المؤسسي (عبدالجواد، 2025).
3. **الشفافية:** تعني إتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات والقرارات العامة بشكل واضح وفي الوقت المناسب، مما يسمح برقابة مجتمعية فعالة ويقلل من فرص الفساد (أرخيص، 2026).
4. **المساءلة:** تعني خضوع المسؤولين للمحاسبة عن قراراتهم وأدائهم، سواء أمام الجهات الرقابية أو المجتمع، وهو ما يعزز الثقة في المؤسسات العامة
5. **الكفاءة والفعالية:** وتعني قدرة المؤسسات العامة على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة، وهو ما يمثل أحد مؤشرات الحوكمة الجيدة (عبدالسلام، 2025).
6. **الاستجابة:** وتعني قدرة المؤسسات الحكومية على التفاعل مع احتياجات المواطنين بشكل سريع وفعال، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع ويقلل من فجوة عدم الرضا السياسي.

يتضح أن الحوكمة الرشيدة تمثل إطارًا إداريًا وسياسيًا متكاملًا يهدف إلى تحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز جودة الحكم. كما أن الأدبيات العربية الحديثة تؤكد أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يسهم بشكل مباشر

في تعزيز الاستقرار السياسي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف مؤسسي أو انقسام سياسي، حيث تصبح الحوكمة مدخلًا رئيسيًا لإعادة بناء الدولة وتحسين العلاقة بين المواطن والمؤسسات العامة.

المحور الثاني: الاستقرار السياسي

أولًا: مفهوم الاستقرار السياسي

يُعد الاستقرار السياسي من المفاهيم الأساسية في الدراسات السياسية المعاصرة، ويشير إلى قدرة النظام السياسي على الحفاظ على استمراريته وأداء وظائفه الأساسية دون تعرضه لاضطرابات أو تغييرات عنيفة تهدد بنيته أو شرعيته. كما يعكس حالة من التوازن بين مكونات النظام السياسي المختلفة بما يضمن استمرار السياسات العامة وتحقيق الأمن والسلم المجتمعي.

وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو غياب التغيير، بل يعني وجود آليات مؤسسية قادرة على إدارة التغيير بشكل سلمي ومنظم دون اللجوء إلى العنف أو الانهيار المؤسسي (البليعزي، 2025).

كما يُعرف بأنه حالة من التماسك السياسي والمؤسسي التي تسمح باستمرار عمل الحكومة وتنفيذ السياسات العامة بفعالية، مع غياب النزاعات المسلحة الداخلية أو الصراعات التي تهدد كيان الدولة (أبو درنة، 2020).

وفي السياق ذاته، يربط بعض الباحثين العرب بين الاستقرار السياسي وشرعية النظام السياسي، حيث إن ارتفاع مستوى الشرعية يعزز قدرة الدولة على احتواء الأزمات السياسية والاجتماعية، بينما يؤدي ضعف الشرعية إلى اضطراب النظام السياسي وتزايد احتمالات عدم الاستقرار (الزليطني، 2021).

ثانيًا: مؤشرات الاستقرار السياسي

يتحدد الاستقرار السياسي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس درجة تماسك النظام السياسي وقدرته على أداء وظائفه، ومن أبرز هذه المؤشرات:

1. **غياب العنف السياسي والصراعات الداخلية:** يُعد انخفاض معدلات العنف السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار، حيث يشير إلى قدرة الدولة على احتواء الخلافات السياسية ضمن إطار سلمي (البليعزي، 2025).
2. **فعالية المؤسسات الحكومية:** تعكس قدرة المؤسسات على تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات بكفاءة، وتعد مؤشرًا مباشرًا على الاستقرار السياسي (أبو درنة، 2020).
3. **استمرارية السياسات العامة:** كلما كانت السياسات العامة أكثر استقرارًا واستمرارية، دل ذلك على وجود نظام سياسي مستقر قادر على التخطيط طويل المدى (الزليطني، 2021).
4. **التماسك المؤسسي:** يشير إلى درجة التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة، حيث يؤدي ضعف التماسك المؤسسي إلى حالة من الفوضى السياسية والإدارية (الطاهر، 2022).
5. **مستوى الرضا الشعبي والقبول السياسي:** كلما ارتفع مستوى الرضا الشعبي عن النظام السياسي، زادت درجة الاستقرار السياسي، والعكس صحيح (الجبالي، 2023).

ثالثًا: العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي

يتأثر الاستقرار السياسي بمجموعة من العوامل المتداخلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرزها:

1. **العوامل السياسية:** تشمل طبيعة النظام السياسي، ومدى ديمقراطيته، ودرجة المشاركة السياسية، وفعالية المؤسسات الدستورية. فكلما كانت المؤسسات أكثر شمولًا وشفافية، زادت فرص الاستقرار السياسي (الزليطني، 2021).
2. **العوامل الاقتصادية:** تؤثر الأوضاع الاقتصادية بشكل مباشر على الاستقرار السياسي، حيث يؤدي ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية (الطاهر، 2022).
3. **العوامل الاجتماعية:** تشمل التماسك الاجتماعي، ومستوى التعليم، والعدالة الاجتماعية. فالمجتمعات التي تعاني من فجوات اجتماعية كبيرة تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار (الجبالي، 2023).
4. **العوامل المؤسسية:** تتمثل في قوة مؤسسات الدولة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. إذ إن ضعف المؤسسات يؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين بالدولة ويضعف الاستقرار السياسي (البليعزي، 2025).
5. **العوامل الخارجية:** تشمل التدخلات الإقليمية والدولية، والصراعات الجيوسياسية، والتي قد تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأنظمة السياسية، خصوصًا في الدول الهشة (أبو درنة، 2020).

يتضح أن الاستقرار السياسي يمثل حالة ديناميكية تقوم على توازن معقد بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. كما أن تحقيقه لا يرتبط فقط بغياب الصراعات، بل بقدرة الدولة على إدارة الاختلافات وتحقيق التوازن داخل النظام السياسي. وتؤكد الأدبيات العربية الحديثة أن ضعف المؤسسات العامة وغياب العدالة الاجتماعية وضعف المشاركة السياسية تعد من أهم العوامل التي تهدد الاستقرار السياسي، وهو ما يجعل تعزيز الحوكمة الرشيدة مدخلًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار، خصوصًا في البيئات السياسية المضطربة مثل الحالة الليبية.

المحور الثالث: الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي في ليبيا

أولًا: واقع الحوكمة الرشيدة في ليبيا

يشهد الواقع الليبي منذ عام 2011 حالة من التحول السياسي والمؤسسي المعقد، انعكست بشكل مباشر على أداء مؤسسات الدولة ومستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة. فقد أفرزت المرحلة الانتقالية تحديات عميقة تتعلق بضعف الاستقرار المؤسسي، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، وغياب التوافق السياسي، وهو ما أثر على قدرة الدولة في تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

وتشير الدراسات العربية الحديثة إلى أن واقع الحوكمة في ليبيا يتسم بضعف البنية المؤسسية وغياب الاستقرار الإداري، الأمر الذي أدى إلى تراجع فعالية السياسات العامة وتدني مستوى الخدمات الحكومية (أبو زيد، 2023). كما تؤكد دراسات أخرى أن ضعف الحوكمة في ليبيا يرتبط بغياب التنسيق بين المؤسسات العامة وتداخل الصلاحيات، مما خلق حالة من الازدواجية المؤسسية التي تعيق عملية الإصلاح الإداري (الجبالي، 2022).

كما أن مؤشرات الحوكمة في ليبيا تُظهر تراجعًا ملحوظًا في مجالات فاعلية الحكومة، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون، مقارنة بالمتوسط الإقليمي، وهو ما يعكس هشاشة البنية المؤسسية للدولة واستمرار حالة الانقسام السياسي (العبيدي، 2024).

ثانيًا: أبرز التحديات المؤسسية والسياسية في ليبيا

تواجه ليبيا مجموعة من التحديات المعقدة التي تعيق تطبيق الحوكمة الرشيدة، ويمكن تصنيفها إلى تحديات مؤسسية وسياسية واقتصادية واجتماعية:

1. **الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز السلطة:** تشير الأدبيات إلى أن الانقسام السياسي بين شرق البلاد وغربها أدى إلى ازدواجية في المؤسسات الحكومية، مما أضعف وحدة القرار السياسي وأثر على كفاءة الإدارة العامة (المنصوري، 2021).
2. **ضعف سيادة القانون:** يعاني النظام القانوني من ضعف في التطبيق وغياب الفعالية، وهو ما أدى إلى انتشار الفساد وتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات القضائية والتنفيذية (أبو زيد، 2023).
3. **تفشي الفساد الإداري والمالي:** تشير الدراسات إلى أن الفساد يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية، حيث ارتبط بضعف آليات الرقابة والمساءلة، وغياب الشفافية في إدارة الموارد العامة (الجبالي، 2022).
4. **ضعف المشاركة السياسية:** تعاني ليبيا من ضعف في المشاركة السياسية الفعلية، نتيجة الانقسام السياسي وغياب الاستقرار، مما أدى إلى تراجع الثقة بين المواطن والدولة (العبيدي، 2024).
5. **التدخلات الخارجية:** تؤكد الدراسات أن التدخلات الإقليمية والدولية ساهمت في تعقيد المشهد السياسي الليبي، مما انعكس سلبًا على عملية بناء الدولة وتعزيز الاستقرار (المنصوري، 2021).

ثالثًا: أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا

تشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يمثل مدخلًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، من خلال تعزيز كفاءة المؤسسات العامة وتحسين مستوى الثقة بين الدولة والمجتمع.

فمن ناحية، يؤدي تعزيز الشفافية والمساءلة إلى الحد من الفساد الإداري والمالي، مما ينعكس إيجابًا على تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة وزيادة رضا المواطنين (أبو زيد، 2023). كما أن تطبيق سيادة القانون يسهم في تعزيز العدالة واستعادة الثقة في المؤسسات القضائية، وهو ما يمثل عنصرًا أساسيًا للاستقرار السياسي.

ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز المشاركة السياسية يسهم في تقليل حدة الصراع السياسي من خلال إدماج مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار، مما يعزز الشرعية السياسية للنظام ويحد من احتمالات النزاع (العبيدي، 2024). كما أن تحسين كفاءة المؤسسات العامة يؤدي إلى رفع جودة الخدمات الحكومية، وهو ما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل (الجبالي، 2022).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الحوكمة الرشيدة ليست مجرد إطار إداري، بل هي مدخل استراتيجي لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس مؤسسية قوية، قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

يتضح أن واقع الحوكمة الرشيدة في ليبيا ما يزال يعاني من تحديات عميقة تتعلق بالانقسام المؤسسي، وضعف سيادة القانون، وتفشي الفساد، وتراجع المشاركة السياسية. كما أن هذه التحديات انعكست بشكل مباشر على مستوى الاستقرار السياسي في البلاد. وفي المقابل، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يمثل مدخلًا أساسيًا لمعالجة هذه الاختلالات، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية المؤسسات العامة، وتوسيع المشاركة السياسية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة الليبية.

المحور الرابع: آليات تعزيز الحوكمة الرشيدة

أولًا: الإصلاح المؤسسي

يُعد الإصلاح المؤسسي أحد أهم الآليات الأساسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة، إذ يرتكز على إعادة هيكلة المؤسسات العامة بما يضمن رفع كفاءتها وتحسين أدائها وتوضيح اختصاصاتها، بما يقلل من الازدواجية المؤسسية ويعزز فعالية الدولة.

وتشير الدراسات العربية الحديثة إلى أن ضعف البنية المؤسسية يمثل أحد أبرز أسباب تعثر تطبيق الحوكمة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث يؤدي غياب التنسيق بين المؤسسات إلى تراجع جودة السياسات العامة وضعف القدرة على التنفيذ (العبيدي، 2024). كما تؤكد دراسة أخرى أن الإصلاح المؤسسي يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال بناء مؤسسات أكثر شفافية وفاعلية (الجبالي، 2023).

ثانيًا: مكافحة الفساد

تعد مكافحة الفساد من الركائز الأساسية في تعزيز الحوكمة الرشيدة، حيث يرتبط الفساد ارتباطًا مباشرًا بتراجع الثقة في المؤسسات العامة وضعف الاستقرار السياسي.

وتوضح الأدبيات العربية أن انتشار الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، ويزيد من حالة عدم الرضا المجتمعي، مما ينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي (أبو زيد، 2023). كما تشير دراسة حديثة إلى أن تفعيل آليات الرقابة والمساءلة يعد من أهم الأدوات الفعالة للحد من الفساد وتعزيز الشفافية (المنصوري، 2022).

ثالثًا: تعزيز سيادة القانون

تُعد سيادة القانون من أهم دعائم الحوكمة الرشيدة، إذ تضمن خضوع جميع الأفراد والمؤسسات للقانون دون استثناء، بما يعزز العدالة ويحد من الفوضى المؤسسية.

وتؤكد الدراسات العربية أن ضعف سيادة القانون يؤدي إلى انتشار الفساد وتراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، مما يضعف الاستقرار السياسي (الزليطني، 2021). كما أن تعزيز استقلال القضاء وتفعيل القوانين بشكل عادل يمثلان شرطًا أساسيًا لبناء دولة مستقرة وقادرة على إدارة التعدد السياسي والاجتماعي (الطاهر، 2022).

رابعًا: توسيع المشاركة المجتمعية

تمثل المشاركة المجتمعية أحد أهم آليات الحوكمة الرشيدة، حيث تتيح إشراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، بما يعزز شرعية السياسات العامة ويزيد من فعاليتها.

وتشير الدراسات العربية الحديثة إلى أن ضعف المشاركة السياسية يؤدي إلى تراجع الثقة بين المواطن والدولة، ويزيد من احتمالات عدم الاستقرار السياسي، بينما يؤدي تعزيز المشاركة إلى تقوية التماسك الاجتماعي (الجبالي، 2023). كما أن توسيع المشاركة يسهم في تحسين جودة القرارات الحكومية من خلال إدماج احتياجات المجتمع في السياسات العامة (العبيدي، 2024).

خامسًا: تطوير الإدارة العامة والتحول الرقمي

يعد تطوير الإدارة العامة والتحول الرقمي من أهم الاتجاهات الحديثة لتعزيز الحوكمة الرشيدة، حيث يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات العامة، وتقليل البيروقراطية، وزيادة الشفافية.

وتوضح الدراسات العربية الحديثة أن التحول الرقمي في الإدارة العامة يسهم في الحد من الفساد الإداري من خلال تقليل التدخل البشري في تقديم الخدمات، مما يعزز الشفافية والكفاءة (أبو زيد، 2023). كما أن تطوير الإدارة العامة وفق أسس حديثة يسهم في رفع جودة الخدمات الحكومية وتعزيز رضا المواطنين، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاستقرار السياسي (العبيدي، 2024).

يتضح أن تعزيز الحوكمة الرشيدة يعتمد على مجموعة من الآليات المتكاملة، أبرزها الإصلاح المؤسسي، ومكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتطوير الإدارة العامة والتحول الرقمي. وتؤكد الأدبيات العربية الحديثة أن هذه الآليات لا تعمل بشكل منفصل، بل تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى تحسين أداء الدولة وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف مؤسسي مثل الحالة الليبية.

النتائج

توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري لمفهوم الحوكمة الرشيدة وعلاقته بالاستقرار السياسي في الحالة الليبية إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. أظهرت الدراسة أن الحوكمة الرشيدة تمثل إطارًا شاملًا لإدارة الشأن العام، يقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة، وأن ضعف تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى تراجع كفاءة المؤسسات العامة.
2. بينت النتائج أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين مستوى الحوكمة الرشيدة ومستوى الاستقرار السياسي، حيث إن الدول التي تتمتع بمؤسسات فعالة وشفافة تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار السياسي وإدارة الأزمات.
3. كشفت الدراسة أن الواقع الليبي يعاني من ضعف واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، نتيجة الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القرار وتراجع فاعلية المؤسسات العامة.
4. تبين أن من أبرز العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي في ليبيا هو ضعف سيادة القانون، وارتفاع مستويات الفساد، وتراجع المشاركة السياسية، وضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة.

5. أظهرت النتائج أن غياب الإصلاح المؤسسي الشامل يعد من أهم العوائق أمام تحقيق الحوكمة الرشيدة، مما ينعكس سلبًا على الأداء العام للدولة.
6. بينت الدراسة أن تعزيز الحوكمة الرشيدة يمثل مدخلًا أساسيًا لإعادة بناء الدولة الليبية وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحسين كفاءة المؤسسات وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز الحوكمة الرشيدة ودعم الاستقرار السياسي في ليبيا، وهي كما يلي:

1. ضرورة تنفيذ إصلاح مؤسسي شامل يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتحديد اختصاصاتها بشكل واضح لتفادي الازدواجية المؤسسية.
2. تعزيز آليات مكافحة الفساد من خلال تفعيل الأجهزة الرقابية، وتطبيق مبدأ الشفافية في إدارة المال العام، وتوسيع نطاق المساءلة.
3. دعم استقلال القضاء وتفعيل سيادة القانون بشكل عادل وموحد لضمان تحقيق العدالة وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة.
4. توسيع المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال إشراك المجتمع المدني والهيئات المحلية في رسم السياسات العامة.
5. تسريع التحول الرقمي في الإدارة العامة لتقليل البيروقراطية، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية.
6. العمل على بناء توافق سياسي وطني يحد من الانقسام المؤسسي ويعزز وحدة القرار السياسي في الدولة.
7. الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال الحوكمة الرشيدة مع مراعاة الخصوصية السياسية والاجتماعية للحالة الليبية.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع الحوكمة الرشيدة بوصفها مدخلًا لتعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة، ودراسة مفهوم الاستقرار السياسي، واستعراض واقع الحوكمة في ليبيا، وأبرز التحديات التي تواجهها، إضافة إلى الآليات الكفيلة بتعزيزها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الرشيدة ليست مجرد مفهوم إداري، بل هي منظومة متكاملة لإصلاح الدولة وإعادة بناء مؤسساتها على أسس من الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة. كما تبين أن ضعف تطبيق هذه المبادئ في الحالة الليبية يمثل أحد الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار السياسي.

وفي المقابل، فإن تعزيز الحوكمة الرشيدة يعد خيارًا استراتيجيًا لإعادة بناء الدولة الليبية، من خلال تحسين أداء المؤسسات العامة، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وتقليل مظاهر الفساد والانقسام المؤسسي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

وتؤكد الدراسة في مجملها أن نجاح أي عملية إصلاح سياسي في ليبيا يظل مرهونًا بمدى القدرة على تبني نموذج حوكمة رشيد وشامل، قادر على الاستجابة لتحديات الواقع السياسي والمؤسسي.

المراجع

1. أبو درنة، مصطفى، (2020)، **الاستقـــرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية: دراسة نظرية** ،المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، 1(2).
2. أبو زيد، محمد، (2023)، **الحوكمة والإصلاح الإداري في ليبيا: دراسة تحليلية في واقع المؤسسات العامة**، مجلة العلوم السياسية والدراسات الدولية، 18(2).
3. أبوغولة، علي عبدالعظيم، (2023)، **دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة.
4. أرخيص، خالد علي، (2026)، **الحوكمة المؤسسية كآلية فعالة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة: دراسة تحليلية للحالة الليبية**، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(39).
5. البغدادي، أحمد، (2023)، الحوكمة الرشيدة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة العلوم السياسية والاقتصادية، 15(2).
6. البليعزي، مصطفى أحمد سالم، (2025)، **مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه: دراسة تحليلية لحالة ليبيا بعد 2011**، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، 25(1).
7. بن موسى، عبدالقادر، (2022)، **مؤشرات الحوكمة وأثرها على الاستقرار السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية، 8(2).

8. الجبالي، خالد، (2022)، **الفساد الإداري وأثره على الحوكمة الرشيدة في ليبيا**، مجلة دراسات الاقتصاد والإدارة، 10(3).
9. الجبالي، خالد، (2023)، **الحوكمة الرشيدة وأثرها على الاستقرار السياسي في الدول العربية**، مجلة البحوث السياسية، 14(1).
10. الجبالي، خالد، (2023)، **العوامل الاجتماعية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدول العربية**، مجلة العلوم السياسية والدراسات الدولية، 15(2).
11. الزليطني، محمد، (2021)، **الشرعية السياسية وأثرها في الاستقرار السياسي: دراسة تحليلية**، مجلة العلوم السياسية العربية، 12(1).
12. الزليطني، محمد، (2023)، **الفساد الإداري وأثره على الاستقرار السياسي**، مجلة العلوم السياسية العربية، 14(2).
13. الطاهر، عبدالسلام، (2022)، **العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول النامية**، مجلة الدراسات السياسية والإدارية، 9(3).
14. عبدالجواد، محمد، (2025)، **الحوكمة والتحول المؤسسي في ليبيا: قراءة تحليلية** .مجلة الدراسات الإدارية والاقتصادية، 12(1).
15. عبدالسلام، عبدالجواد، (2025)، **دور مؤشرات الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة ليبيا**، مجلة العلوم البحتة والتطبيقية – جامعة سبها، 24(1).
16. العبيدي، سالم، (2022)، **الاستقرار السياسي وعلاقته بالأداء المؤسسي في الدول النامية**، مجلة البحوث السياسية والقانونية، 11(3).
17. العبيدي، سالم، (2024)، **مؤشرات الحوكمة الرشيدة وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا**، مجلة البحوث السياسية والقانونية، 12(1).
18. العرفي، محمد، (2024)، **أثر جودة المؤسسات في الاستقرار السياسي: دراسة تطبيقية على الدول العربية**، مجلة دراسات الحوكمة والإدارة العامة، 9(1).
19. العريبي، خالد عبدالقادر، (2020)، **دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية**، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب.
20. الغويل، انتصار مفتاح، و الغويل، علي مفتاح، (2026)، **الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد في الحالة الليبية**، Comprehensive Journal of Science .
21. الغويل، انتصار مفتاح؛ الغويل، علي مفتاح، (2026)، **الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد: دراسة تحليلية في الحالة الليبية**، Comprehensive Journal of Science ، 10(39).
22. القذافي، محمد، (2024)، العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي: دراسة تحليلية، مجلة دراسات شمال إفريقيا، 9(3).
23. المجربي، فاطمة علي، وعوض، المبروك فرج،(2025) ، **مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بمبادئ الحوكمة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سبها.
24. المصراتي، خالد (2024)، **الحوكمة الرشيدة وإصلاح المؤسسات العامة في الدول الانتقالية**، مجلة الإدارة العامة العربية، 10(1).
25. منصور، عواطف امحمد،(2024) ، **سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا: دراسة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة.
26. المنصوري، أحمد، (2021)، **الانقسام السياسي وأثره على بناء الدولة في ليبيا**، مجلة دراسات شمال إفريقيا، 7(2).
27. المنصوري، أحمد، (2022)، **مكافحة الفساد وأثره على الحوكمة الرشيدة في الدول النامية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 11(2).

المراجع الأجنبية

1. World Bank, (2024), *Libya Overview*. https://www.worldbank.org/en/country/libya
2. World Bank, (2025), *Libya Economic Update / Country outlook reports*. https://www.worldbank.org/en/country/libya
3. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M, (2024), *Worldwide Governance Indicators (WGI): Methodology Update*, World Bank. https://info.worldbank.org/governance/wgi/
4. United Nations Development Programme (UNDP), (2024), *Libya Governance and Rule of Law Programme*. https://www.undp.org/libya

5. Transparency International, (2024), *Corruption Perceptions Index 2024*. https://www.transparency.org/en/c
6. Abushoufa, I., et al, (2024), *The impact of governance quality on economic growth: Case of Libya (before and during the war period)*. Pakistan Journal of Life and Social Sciences.
7. Mezran, K., & Miller, E, (2023), *The promise – and limits – of stabilization through local governance in Libya*, In A. Ü. Bâli & O. M. Dajani (Eds.), **Federalism and decentralization in the contemporary Middle East and North Africa** (pp. 318–341). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108923682.020